ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجايزان في المنون
قال وقد علم بما تقرر ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته غير شاملة لهذه
الانواع وليس حكمها واحد والاخر ان اطلق العبارة فيشمل المنصوب مع انه متعين الاثبات
كما ذكر في الكافية وشرحها انتهى وذلك وارد ايضا على عبارة الشافية وعندي انه يعني
بالالفية في دفع الاعتراض الثاني ويجعل قوله وغير ذي التنوين اي حالا ينصب حوالة على
البيت الذي قبله ويكون قوله في ذلك البيت حالا ينصب بيانا بالعرض للمنقوص حالتيه
اي حالة التنوين وعدمه وان الحكم بجريان الوجهين في الحالتين مفروض في غير المنصوب
منهما عنوان الراجح في الوجهين مختلف واما عبارة الشافية فانه لم يتعرض عن ذكر
المسئلة لا سيما النصب البتة بل اطلق جواز الحذف والاثبات اكثر في القاضي عكس
لكنه ذكر في اوايل الباب ابدال الالف في المنصوب المنون وهذا النص قوله هنا عكس قاض ولم
يذكر ما قصد به الشق الاخر لا هنا ولا في بقية الباب فهو وارد عليه لا محالة وهو الايراد
الذي اورد على الالفية لكن عبارة الالفية قبلت الدفع بالعناية وعبارة الشافية لا يقبل ذلك
والحاصل ان الايراد على الشافية اشد لانه وارد عليها بالنسبة الى كل من شقي واحد الشقين
قبل الدفع لتقدم ما تقيد به اول الباب فهو داج الى الدفع بالعناية والشق الاول اصلا النص بحكم
بالتقييد في صورة المسئلة وانما ورد عليها بالنسبة الى الشق وقد قبل الدفع بالعناية وعبارة الكا
البرى ووقف على المنصوب غير المنتصب منونا بحذف باب نصب وقد ساح الرد والوهم
اذا ما عينه او فاوه قد احذا او سوى المنون اجعل عكس له وكالصحيح منصوبهما قال في شرحها
لما عد الاطلاق يوهم تناول المنصوب نبهت على ما يوقع ذلك الايهام وللعولي وكا
لصحيح منصوبهما **قوله الالفية والشافية** والعبارة لها وانبا تنافي نحو ما مرى اتفاق
واشار بذلك الى ما حذف عينه من المنقوص وبقي عليهما ما حذف فاوه وحكمه كذلك كما
ذكره في الكافية والعمدة قال في شرح الكافية وان كان المنقوص محذوف العين كمر او محذوف
الفا كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد في شرح العمدة اما الذي حذف فاوه او عينه فلا يجوز
ان يوقف عليه الا باثبات اليا كيعي اذا سمي به وري **قوله الالفية** وغيرها التانيث
من محرك الى اخره شرط جواز ما بعد السكون ان الحركة غير عارضة كما قيده بذلك
في العمدة قال في شرحها فان كان الوقف عليه قبل الوقف ذا حركة عارضة فهو بمنزلة

الساكن

فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كيومئذ واقتربت الساعة وقد نبه على ذلك في الشافية
قولها والعبارة للالفية او وقف مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قبله محركا قال ابن قاسم
ذيد شرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا قال وقد يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب
المنون اذا ابدل تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه انما هو الالف والكلام
احكام الموقوف عليه **قول الالفية** ساكن تحريكه الحظلا واعترض عليه بانه يقتضي نقل الحركة الى الواو
واليا وليس كذلك بل حكمهما حكم الالف في منع النقل اليهما فلا يقال بالتي صحيح وبذلك عبر
الشافية وقال ابن قاسم ان عبارة الالفية اولى لانها تشمل الحرف المدغم فانه يمتنع تحريكه فلا ينقل
اليه واشد الواو والياء لان الامتناع قد يكون للتعذر وقد يكون للاستثقال **تنبيه**
قال ابن قاسم يجوز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل في نحو غزو وهذا
وارد على الالفية والشافية معا **قول الشافية والالفية** في الوقف بتا تانيث الاسم ها قد جعل قال في شرح
الكافية ويجوز عندي انه يوقف بالها على رب وثمت قياسا على قولهم في لات لاه **قول الالفية**
وليس حتما في سوى ما كع او كيع مجزوما فراع ما وعوا وحكم المحذوف الفاء وحكم المحذوف العين مثل كع ولم يره
ذكره في العمدة وشرحها ونبه عليه في الشافية قال ابن قاسم فان قلت فهل يجب زيادة الها في نحو
معنى اتقي سعي لان محذوف الفا قلت ظاهر التسهيل الوجوب لانه جعل الضابطان لحذف عليه
او فاؤه وبقي محذوف وظاهر قوله في شرح الكافية ويجب الحاق هذه الها في الوقف على
ما كان من الافعال على حرف واحد او حرفين احدهما زائد ان زيادة الها لا يجب في نحو لانه على
ثلاثة احرف ولكن الاول مندرج في كلامه لانه على حرفين احدهما زايد قال ابو حيان لم يجز
نصا على الوقف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف بالها اختيارا
لا وجوبا لانه ان حذفت فاوه فان تا الافتعال لازمة للفعل وهذا الحرف عارض شاذ وليس
بمطرد فلم يلتفت قوله ان لا يتركب مع ما فان ركبت معها لم يحذف الالف نحو ماذا تلوم مضى وقد
اشار اليه في التسهيل **قول الشافية والالفية** والعبارة لها وجايز في حامه والام وعلام
قال في شرح الكافية والوقف بالها اخره في قياس العربية **قول الالفية** ووصلها بغير تحريك
بنا اولم شذ في المداد استحسنا قال ابن قاسم فان قلت هذا البيت معترض وجهين احدهما
ان قوله وصلها بغير تحريك بنا ادم يقتضي ووصلها بحركة الاعراب قد شذ ايضا لان الاعراب
غير تحريك بنا ملايم اذ هو يشمل نوعين البنا غير المدام وتحريك الاعراب والثاني قوله في المدام

Copyright © King Saud University